إصلاح النظام الانتخابي في سورية المستقبل

إعداد:
ربى الفتال إيكيلارت
مراجعة:
عمار قحف
تحرير:
أسامة المنجد

دراسات المرحلة الانتقالية

STRATEGIC RESEARCH AND COMMUNICATION CENTRE
مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية

مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية

تم تأسيس مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية في عام 2010 ويقدم دراسات وأبحاث تتمتع بمهنية عالية بالإضافة إلـى الخدمات الإعلامية لكلٍ من وسـائل الإعـلام الغربية والعربية، الدوائر الحكومية، المؤسسـات الأكاديمية ومراكز الأبحـاث، وذلـك من خلال خدمة الأخبار الآنية ومنشـوراتنا من الدراسـات والأبحاث، بالإضافة إلـى التحليل والتعليق على أهم الأخبار والمواضيع الراهنة. وقد أصدر المركز مجموعة دراسـات علمية للكشـف عن أهم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سورية – الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي والاجتماعي.

إن معظـم الدراسـات الجيدة التي قدمت حول سـورية تمت في الغـرب، وبالرغم من قيمتهـا العالية وأهميتها في فهم المنطقة، وبالرغم من النقص الذي تعانيه منطقة الشـرق الأوسـط في أبحاث السياسة والمجتمع، إلا أنه يجب علـى الباحثين المحليين المسـاهمة فـي ردم ثغرة المعلومات تلك. إن الفهم العميـق لقضايا المنطقة يمكن بلوغه عندمـا تتـم المزاوجـة بين فكر ومناهج البحث الغربية مع المعرفة المسـتقاة من أرض الواقـع والمعلومات التي يتم جمعها ميدانياً، لذا فإن مركز التواصل والأبحاث الاسـتراتيجية ينخرط مع باحثين وأكاديميين سوريين وغربيين للوصول إلى هذه النتيجة. إن البيانات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الدراسـات الاسـتراتيجية، سـتكون متوفرة لصناع القرار والمراسلين والصحفيين والأكاديميين المهتمين بالقضايا السورية، كما أن باحثي مركز التواصل والأبحاث الاسـتراتيجية سـيقومون أيضاً بتحليل ودراسـة هـذه البيانات وإصدار تقارير وأبحاث فـي القضايا المحلية، وسيتم عرض هذه الدراسات على العامة بالإضافة إلى صناع القرار وكل من المؤثرين والمُتأثرين بها. إن دراسات مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية ستعمل على الوصول إلى فهم أعمق وأفضل للنسيج الاجتماعي والاقتصادي في سـورية في محاولة لرفع الوعي حول كل ما يؤثر على حياة الجميع في سـورية، إن هدفنا هو السـعي للوصول إلى مجتمع أكثر اطلاعاً، والتأثير على صناع القرار عن طريق وضع هذه المعلومات في متناول وسائل الإعلام المختلفة.

دراسات المرحلة الانتقالية

فـي ضـوء المتغيرات والتحديات الراهنة في سـورية، أطلق المركز برنامج دراسـات وبحوث المرحلة الانتقالية لنشـر مقترحات وتوصيات الخبراء والمتخصصين والباحثين ذوي الصلة المباشـرة مع المجتمع السـوري وتقديمها لصانعي القرار المعنيين برسـم السياسـات العامة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. برنامج دراسات المرحلة الانتقالية سيتناول العديد من المجالات منها التنمية الاقتصادية والإصلاح القضائي والدستوري والقانوني وعمليـة المصالحـة الوطنية والعدالة الانتقاليـة وإعادة هيكلة قطاع الطاقة وإصلاح التعليـم وإصلاح النظام الصحي والسياسة الخارجية.

Strategic Research & Communication Centre
90 Hatton Garden, Holborn, London EC1N 8PN, United Kingdom

الموقع الإلكتروني: www.strescom.org
البريد الإلكتروني: info@strescom.org
الهاتف: +442030868989

جميع الحقوق محفوظة لمركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية 2012 ©

إصلاح النظام الانتخابي في سورية المستقبل

إعداد:

ربى الفتال إيكيلارت

مراجعة:

عمار قحف

تحرير:

أسامة المنجد

STRATEGIC RESEARCH AND COMMUNICATION CENTRE

مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية

يتعاون **مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية** ومؤسسة **هيفوز** في مجال دراسات سياسات المرحلة الانتقالية في سورية. هيفوز هي مؤسسة هولندية غير حكومية تسترشد بالقيم الإنسانية وتتعاون مع المنظمات المحلية في الدول النامية وتسعى إلى عالم يتمتع فيه جميع المواطنين بالمساواة في الفرص والموارد التنموية. وللمؤسسة برنامجٌ حول المعرفة بالمجتمع المدني في غرب آسيا، ويهدف إلى بناء الوعي حول ديناميكية علاقة الدولة مع المواطنين والمجتمع المدني، وبلورة فهم أعمق للانتفاضات الشعبية والتحديات التي تمر بها المنطقة في المرحلة الانتقالية. تحقيقاً لهذه الغاية، فإن المؤسسة تشارك في نشر أبحاث في السياسة العامة، وأوراق عمل وبحوث وكتب ونشرات مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والخبراء في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا.

Hivos
Raamweg 16
2596 HL The Hague
The Netherlands
Contact person: Kawa Hassan (khassan@hivos.nl)
Telephone:+31 70 376 55 00
Website:www.hivos.net

الآراء الواردة في هذا البحث لا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة هيفوز.

المحتويات

ملخص البحث..... 2
مقدمة 4
المجتمع السوري والدولة السورية..... 4
المناهج المختلفة لتحقيق الإصلاح الانتخابي..... 5
أبعاد وأهداف الانتخابات..... 6
مراحل وأدوات الانتخابات..... 7
أساليب الدعم الخارجي للانتخابات..... 7
النماذج والأنماط الانتخابية..... 9
أ) أنظمة الحكومة..... 9
ب) أنظمة التصويت 11
ج) أنظمة الأحزاب..... 13
السيناريو المقترح للإصلاحات الانتخابية في سورية 16
أ) نظام الحكومة..... 16
ب) نظام التصويت..... 17
ج) نظام الأحزاب 21
د) نظام الدولة 21
ملحق..... 29
المراجع والمصادر 30

ملخص البحث

يأتي هذا البحث في سياق دراسات السياسات العامة للمرحلة الانتقالية، ويقدم خارطة الطريق للإصلاحات الانتخابية في سورية واللازم إجراؤها من أجل وضع الخُطى على الطريق الصحيح نحو الديمقراطية. وتُشكل توصيات هذا البحث مصدراً رئيسياً للحكومة الانتقالية المستقبلية، بالإضافة إلى أنها تُشكل منصة علمية لنقاشات مؤسسات المجتمع المدني، وشبكات الناشطين، والشبكات الدولية المناصرة للديمقراطية. وينبغي على الحكومة الانتقالية التواصل مع شبكات الناشطين ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تشكيل نظام انتخابي يمثل الثراء والتنوع داخل المجتمع السوري ككل على أفضل وجه وبأسلوب ضمني شامل لا يثير أو يتجاهل التنوع الطائفي والعرقي الموجود. ولهذا، يجب على النظام الناشئ أن يعمل على كل من الأبعاد السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية لتحقيق نظام انتخابي جديد يصنع ثقافة جديدة على الطريق نحو تطبيق الديمقراطية.

وتشمل التوصيات السياسية التي تمت مناقشتها في هذا البحث ما يلي:

1) تشرف الحكومة السورية الانتقالية على تنظيم ما يلي بحيث تكون مستقلة:

   أ. ميثاق وطني لوضع مسودة قانون انتخاب مؤقت.
   ب. لجنة دستورية لوضع مسودة دستور ديمقراطي جديد.
   ج. هيئة الانتخابات المركزية لإعداد وإدارة الانتخابات الوطنية خلال فترة 12 إلى 18 شهراً.
   د. ومن ثم، يقوم البرلمان الجديد المنتخب بطريقة ديمقراطية بالتصويت على الدستور الجديد.

2) يجب أن يكون نظام الحكومة نظاماً رئاسياً حيث يتم انتخاب الرئيس باستقلالية حسب أغلبية الأصوات بشكل مطلق من خلال نظام ثنائي الجولات، ويخدم الرئيس مدة 5 سنوات و لدورتين كحد أقصى.

3) يكون رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة المسؤول عن تشكيل وحلّ مجلس الوزراء، مع موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، وتتم تسمية رئيس الوزراء من قبل الرئيس ولكن يثبته البرلمان.

4) يستمر البرلمان في كونه هيئة تشريعية أحادية مع خفض عدد الأعضاء من 250 عضواً إلى 230 عضواً (بمقدار مقعد واحد تقريباً لكل 100000 مواطن).

5) يتوقــع مــن البرلمان أن يقوم بتعيين ناطق (رئيس برلمانــي) ونائبين من المعارضة بالأغلبية المطلقة.

6) يحذف دور نائب الرئيس ويســتلم الناطق باسم البرلمان دور الرئيس إذا لم يكن/تكن قادراً على الخدمة حتى يتم عقد انتخابات رئيسية جديدة خلال شهرين.

7) تنعقد الانتخابات البرلمانية حسب نموذج القائمة المغلقة للتمثيل النسبي، بأسلوب مباشر وحر مع اقتراعات سرية، مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات.

8) يجب أن تضمن هيئة الانتخابات السورية المركزية مراقبة وإشراف مراقبين مستقلين محليين ودوليين (مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية)، بالإضافة إلى وجود إعلام مستقل ليعطي شرعية أكبر للنتائج.

9) يجب أن يتم اعتماد نظام الحصص المسبقة (الكوتا) ولكن بطريقة ما يسمى «زيبر» بحيث يتم ضمان عدد معين من المقاعد للنساء بالتساوي في كل قائمة حزبية.

10) يجــب الأخــذ بالاعتبار تخصيص مقاعد معينة لتمثيل الأقليــات العرقية والدينية في البرلمان.

مقدمة

استجابت السلطات السورية إلى الاحتجاجات المنتشرة المناهضة للحكومة بالقوة العسكرية. وستستمر الأوضاع الداخلية في سورية بالتدهور قبل أن تتقدم من جديد، ولكن المؤكد حالياً هو أن نظام حكم الأسد سينهار. إن هذه التطورات تعني أن على مجموعات المعارضة السورية البدء في مناقشة استراتيجيات واضحة لبناء الدولة استعداداً لسقوط الأسد. ومن اللازم أيضاً صياغة مسودة خارطة طريق لمرحلة ما بعد الأسد في أسرع وقت ممكن لمنع الدولة من الانزلاق في هاوية الحرب الأهلية أو الانهيار في دوامة الفوضى.

وكجزء من خارطة الطريق، يتوجب على مجموعات المعارضة بقيادة المجلس الوطني السوري العمل معاً على صياغة خطة مدتها سنة واحدة لانتقال ديمقراطي واقعي وإصلاحات انتخابية. ويجب إجراء الانتخابات على جميع المستويات خلال تلك المدة، إضافة إلى صياغة دستور جديد مما سيمهد الطريق للديمقراطية البرلمانية. وعلى خطة الإصلاح أن تضمن الحريات الأساسية، وتشجب الطائفية والعنف، وتحمي حريات المواطنين السوريين على السواء وخاصة منها الأقليات، وتضمن حكم القانون على الجميع، وهذا يتطلب أن تكون الدولة مبنية على فصل تام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومن أجل تجنُّب فشل الدولة واحتوائها على انقسامات عرقية ودينية، يجب أن يتم بناء النموذج الانتخابي المقترح لسورية على عناصر معينة من النماذج الديمقراطية المعروفة للحكومة، والتصويت، والأحزاب، وأنظمة الدولة. وهذا يتطلب تصميماً مؤسسياً دقيقاً لإنشاء ديمقراطية تعددية فعَّالة تتيح المجال للانتخابات التنافسية عبر الحدود العرقية دون التمييز ضد أي من أعضاء المجتمع السوري. ويجب لضمان نجاحها أن يتم تصميم نموذج الانتخاب السوري بحيث يلائم التركيبة المعقدة للمجتمع السوري.

يُقدم هذا البحث رؤية في كيفية بناء ديمقراطية شاملة ومستدامة، ويعالج العوائق التي قد تواجهها الحكومة السورية الجديدة، والحلول التي على صناع القرار في المرحلة الانتقالية أخذها بعين الاعتبار.

المجتمع السوري والدولة السورية

يبلغ عدد سكان سورية ما يقارب 22 مليون نسمة. ويضم المجتمع السوري الفئات الدينية التالية: أغلبية سنية كبيرة (74%)، والعلويين (12%)، والمسيحيين (10%)، ومذاهب مسلمة أخرى تشمل الدروز والإسماعيليين (4%). كما أن سورية تضم أيضاً مجموعات عرقية رئيسية مثل العرب (90%)، والأكراد (9%)، والأرمن، والآشوريين والشركس

والتركمان[1]. وقد استغلت الدولة في سورية المجموعات العرقية والدينية لإطالة فترة حكمها، فنشأت خلال الستين عاماً الماضية مجموعة من التعقيدات في العلاقات العرقية والدينية التي يلزم التطرق إليها ومعالجتها خلال الفترة الانتقالية.

أما من ناحية نظام الانتخابات، فتنقسم سورية إلى أربع عشرة محافظة[2]. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية، وهو يقوم بتعيين نائبين له، ويعين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. ويشترط البند الثالث من الدستور السوري أن يكون الرئيس مسلماً، لكنه لا يقر بالإسلام كدينٍ للدولة[3]. ويصادق المواطنون السوريون على الرئيس في استفتاء شعبي لمدة 7 سنوات قابلة للتجديد دون حد لعدد الدورات[4]. وقد أدت التغييرات التي حدثت مؤخراً إلى تحديد عدد الدورات الانتخابية باثنتين.

أما السلطة التشريعية في سورية فتتكون من مجلس الشعب (البرلمان) بتركيب أحاديّ التمثيل، ويضم 250 عضواً منتخباً لمدة 4 سنوات من خلال نظام تمثيل نسبي مغلق القائمة في 15 دائرة انتخابية متعددة المقاعد. ويتم تعيين المرشح الرئاسي من قبل البرلمان بناء على تسمية من حزب البعث.

كجزء من خارطة الطريق، يتوجب على مجموعات المعارضة بقيادة المجلس الوطني السوري العمل معاً على صياغة خطة مدتها سنة واحدة لانتقال ديمقراطي واقعي وإصلاحات انتخابية. ويجب إجراء الانتخابات على جميع المستويات خلال تلك المدة، إضافة إلى صياغة دستور جديد مما سيمهد الطريق للديمقراطية البرلمانية

المناهج المختلفة لتحقيق الإصلاح الانتخابي

لقد أكد المجلس الوطني السوري أنه يسعى إلى إقامة «مجتمع متعدد القوميات والعرقيات، ومتسامح دينياً». ومع المخاوف المتزايدة من الانحدار نحو الفوضى وعدم الاستقرار، فإن الإعداد بحكمة للفترة التي تلي سقوط الأسد يعتبر في غاية الأهمية. وبالتأكيد فإن إحدى الخطوات الأولى في عملية التحول إلى الديمقراطية يجب أن تركز على الإصلاحات الانتخابية من أجل حماية الدولة من الانحدار إلى الاضطراب المدني.

وبالرغم من أن الانتخابات هي جزء صغير من عملية التحول إلى الديمقراطية، فإن العديد من المدافعين عن الديمقراطية وصناع السياسات يعتبرونها حجر الأساس لأي ديمقراطية حية وفعالة، واختباراً مبكراً لإمكانية تطوير نظام سياسي سليم. إن الانتخابات ليست حدثاً من يوم واحد فهي ممارسة مجهدة وطويلة الأمد. وعلى عكس التصور المغلوط والشائع

(1) وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، كتاب حقائق العالم: سورية – المجموعات العرقية والدينية.

(2) باستثناء محافظة حلب، وهي مقسمة إلى منطقتين انتخابيتين.

(3) البرلمان السوري، «الدستور: الجزء الأول من المبادئ الرئيسية».

(4) الأشخاص الذي شاركوا بالاستفتاءات الشعبية الرئاسية أخبروني أن الانتخابات لم تجر بشكل سري. كان المشاركون يختارون نعم أو لا على الاقتراع، لكن لم يكن من المسموح لهم أن يضعوها بأنفسهم في صندوق الاقتراعات حيث أن قوات الأمن السورية «المخابرات» المسؤولة عن إدارة الانتخابات كانت تتحقق من الاقتراعات قبل وضعها في الصندوق. كما أن زوجين آخرين أخبراني بأنهما انتخبا الرئيس في دمشق، ولكنهما كانا في نفس اليوم يرحلان من دمشق إلى حمص وقد تم إيقاف سيارتهما على جانب الطريق حيث طلبت منهم قوات الأمن أن يقوموا بانتخاب الرئيس مرة أخرى.

بأن الديمقراطية تتمحور حول حكم الأغلبية، فإنها في الحقيقة تدور حول التفاهم والتوصل إلى تسوية مُرضِية بطريقة سلمية بين المكونات المختلفة في المجتمع.

أبعاد وأهداف الانتخابات

على المستوى السياسي من الإصلاح الانتخابي، تحتاج الحكومة الجديدة إلى اتخاذ قرار في مرحلة معينة حول ما إذا كان النظام سيبقى نظاماً رئاسياً أو أنه سيتغير ليصبح نظاماً برلمانياً، وإلى العمل على تأمين منصة قوية لتأسيس نظام متعدد الأحزاب غير موجود حتى الآن. وفي الوقت نفسه يتوجب عليها أن تنشئ وتقوي المؤسسات الديمقراطية الرئيسية (مثل مكتب رئيس الوزراء، وهيئة قضائية مستقلة، ولجنة انتخابات مركزية مستقلة تكون مسؤولة عن الإعداد للانتخابات ومراقبتها). وبذلك، يجب أن لا يقلل المرء من قدر التصميم المؤسسي المستمر اللازم من أجل التأسيس والحفاظ على استقلالية هذه الجهات. ويجب أن ترافق هذه التغييرات السياسية، سياسات قانونية أخرى.

في البداية، لا بد من إعداد مؤتمر وطني عام يعتني بالتعديلات الأولية التي ستدشن عملية التحول إلى الديمقراطية. ويجب أن لا تستمر هذه المرحلة الأولية أكثر من ثلاثة أشهر، وأن تشمل التعديلات قانون انتخابات جديد وواضح (سواء أكانت الانتخابات مبنية على التمثيل النسبي أو الدوائر الانتخابية أو خليط من كليهما، وسواء أكانت اللائحة الانتخابية مفتوحة أم مغلقة). وينبغي إعادة تخطيط الدوائر الانتخابية أيضاً في هذه المرحلة بطريقة تتيح التمثيل العادل وإجراء الحملات الانتخابية بحرية. وفي حال لم يتم الاتفاق على الميثاق يمكن وضع هذه التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات المؤقتة في مذكرة استفتاء شعبي. وبعد انتخاب البرلمان الجديد، يتم تعيين لجنة أو مفوضية دستورية من البرلمان تقوم بصياغة مسودة دستور جديد. وتتألف هذه اللجنة من قادة المعارضة، وممثلي الأحزاب السياسية، ومندوبي المجتمع المدني، وأعضاء من الحراك الثوري، وقضاة متمرسين بالقانون الدستوري. ويجب أن تتم صياغة الدستور الجديد خلال 4 أشهر بعد الانتخابات البرلمانية الأولى، ثم وضعه للتصويت البرلماني واشتراط حصوله على ثلثي الأصوات. ولا بد أن يتطرق الدستور الجديد إلى قضايا انتخابية أكثر تفصيلاً مثل مسألة الإبقاء على النظام الرئاسي أو تغييره إلى النظام البرلماني، وتركيبة السلطة التشريعية من برلمان أحادي أو ثنائي. ولكن هذه التغييرات السياسية والقانونية ليست كافية بحد ذاتها وإنما تحتاج إلى استكمال متطلباتها بتخصيص التمويل الانتخابي الكافي للتهيئة والإعداد للانتخابات.

في البداية، لا بد من إعداد مؤتمر وطني عام يعتني بالتعديلات الأولية التي ستدشن عملية التحول إلى الديمقراطية. ويجب أن لا تستمر هذه المرحلة الأولية أكثر من ثلاثة أشهر، وأن تشمل التعديلات قانون انتخابات جديد وواضح

وأخيراً وليس آخراً، يجب الانتباه إلى أهمية تطوير ثقافة سياسية سليمة تشمل جميع المجموعات المهمشة في المجتمع وتعزز وترعى بناء شبكات التواصل بين هذه المجموعات المتعددة. ولهذا ينبغي على الحكومة الانتقالية أن تشجع اللامركزية عن طريق تعزيز القيادة المحلية على مستوى البلديات، وأن تعمل على تعزيز مكتسبات مشاركة المرأة في الحياة السياسية في سورية. كما يتوجب عليها

أن تضمــن تمثيــل الأقليات الدينيــة والعرقية في حكومــة الائتلاف الجديدة. ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق إدخال حصص تكفل حماية الحقوق السياســية لهذه المجموعات المتعددة بالاعتماد على أعدادها و/أو تمركزهــا فــي دوائر انتخابية معينة. ولعله مــن أكثر الأمور أهمية أن يكتسب الإعلام السوري استقلاليته من أجل تعزيز ثقافة الثقة بين المواطنين والممثلين عنهم وبين المجموعات المختلفة في المجتمع السوري (انظر الجدول 1).

لعله من أكثر الأمور أهمية أن يكتسب الإعلام السوري استقلاليته من أجل تعزيز ثقافة الثقة بين المواطنين والممثلين عنهم وبين المجموعات المختلفة في المجتمع السوري

مراحل وأدوات الانتخابات

تتطلب الإصلاحات الانتخابية في أي ديمقراطية ناشئة بناء التوافق السياسي حول العديد من التفاصيل، وهي مهمة شديدة الصعوبة لكنها تستحق الجهود المبذولة. ولهذا السبب فإن الإعداد للانتخابات وتهيئة متطلباتها في سورية بعد رحيل الأسد سيستغرق سنة كاملة علــى الأقل. ويعود الأمر للحكومة الانتقالية لإيصال هــذه الحقيقة بكفاءة إلى المواطنين وأن تطلــب منهــم الصبر خلال هــذه المرحلة الانتقالية، وذلك من خلال نشــر خارطة طريق واضحة لمراحل الانتخابات الديمقراطية، والأدوات المتعددة التي ســيتم اســتخدامها في كل مرحلــة بالإضافــة إلى الإطار الزمني المتوقع لكل مرحلــة. إن المرحلة الأولى والأطول (ما قبل الانتخابات) تشــمل: إنشاء البنية التحتية، وتثقيف الناخبين، وإعادة تشكيل وهيكلة الدســتور، وإعداد الحملات الإعلامية، وتدريب المدراء والمراقبين، وإجراء اســتطلاعات رأي للناخبيــن الخارجيــن من مراكز الاقتراع وغيرهــا. أما المرحلة الثانية (أثنــاء الانتخابات) فتكون عندما تحدث الانتخابات بالفعل، وعادة ما تستمر هذه المرحلة بين عدة أيام إلى عدة أسابيع حسب عدد الجولات الانتخابية. أما المرحلة الثالثة (ما بعد الانتخابات) فهي أطول قليلاً لكنها مرحلــة حرجة جداً، فخلال هذه الفترة يتم عد الأصوات وتســجيل النتائــج، كما يقدم مراقبو الانتخابات تقاريرهم حول طبيعة الانتخابات – ما إذا كانت حرة وعادلة أم لا. وتكون أحكامهم غايــة في الأهمية من أجل شــرعية الانتخابات ونتائجها من حيث شــكل القيادة السياســية (انظر الجدول 2).

أساليب الدعم الخارجي للانتخابات

هنالك خيار سياســي آخر يجب أن يتم أخذه بعين الاعتبار، وهو الســعي للحصول على دعم خارجــي للانتخابات. وهذا الدعم يأتي على شــكل دعم مالي من المجتمع الدولي، أو على شــكل إرســال مراقبين دوليين أثناء الانتخابات. وكلا صورتي الدعم مهم بنفس القدر، لكن الأخيــرة تضيف درجة شــرعية كبيرة إلى إدارة الانتخابات وقــد تحول دون مضاربة كبيرة ونزاع قــد يحــدث بعد الانتخابات. ويمكن اســتقدام مراقبيــن دوليين للانتخابات مــن المنظمات الدولية مثل الاتحاد الاوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية أو خليط من جميع هذه الجهات.

تميــل المنظمــات الدولية عموماً إلى التركيز على دعمها الانتخابي أكثر بأســلوب «الأعلى إلى الأدنى» (العمل مع قادة الأحزاب، ومراقبة الانتخابات على المســتوى الوطني)، في

حيــن تميــل المنظمات غيــر الحكومية إلى التركيــز أكثر على الأســلوب المعاكس من خلال الاهتمام بالقيــادة الوطنية المحلية ومراقبة الانتخابات المحلية، بالإضافة إلى العمل على تعزيــز إمكانيــات المجموعات المهمشــة فــي المجتمع. ولذلــك فإن كلا النوعيــن يُكمِّلان بعضهما البعض.

الجدول 1: الأهداف الرئيسية من الإصلاح الانتخابي في أربعة أبعاد

الأبعاد	الهدف
السياسية	· نظام الحكومة (مثل نظام رئاسي أو برلماني أو كليهما). · نظام متعدد الأحزاب. · المؤسسات (مكتب رئيس الوزراء، القضاء، هيئة الانتخابات المركزية). · الانتخابات: وطنية (مثل الرئاسية والبرلمانية) ومحلية/بلدية.
القانونية	· الدستور. · قوانين الانتخابات (مثل نسبي، أو حسب الدائرة أو خليط من كليهما/ القوائم المفتوحة أو المغلقة). · إعداد الدوائر الانتخابية (ما مدى اتساعها وكم عددها).
الاقتصادية	· صندوق دعم الانتخابات في المجالات التالية: المراقبة، الإدارة، تثقيف الناخبين، الحملات الانتخابية، تقديم التقارير، الإعدادات المؤسسية، تطوير الأحزاب، الأجهزة، التدريب... إلخ.
الاجتماعية	· مشاركة النساء. · مشاركة الأقليات الدينية/العرقية. · دور الإعلام.

الجدول 2: أدوات الإصلاح الانتخابي في المراحل المختلفة

المراحل	الأدوات
قبل الانتخابات	بناء البنى التحتية الفنية والإدارية (مثل المعدات والدورات التدريبية).
	تطوير برامج التوعية للناخبين من خلال الإعلام وحملات الانتخابات.
	إصلاح الدستور، وضع قوانين للانتخابات والأحزاب، رسم الدوائر الانتخابية.
	بناء المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان ولجنة الانتخابات المركزية.
	تحديد حصص للنساء والأقليات الدينية/ العرقية.
	المساعدة في تطبيق اللامركزية من خلال تشجيع الانتخابات والقيادات المحلية.
	إنشاء وتطوير أحزاب متعددة.
	إجراء استطلاعات رأي للناخبين عند خروجهم مباشرة من مراكز الاقتراع.
أثناء الانتخابات	إدارة الانتخابات ومراقبتها.
بعد الانتخابات	عد الأصوات، إعلان النتائج، كتابة تقارير الانتخابات.

النماذج والأنماط الانتخابية

قبل تقديم تصميم لنموذج انتخابي مثالي في سوري، يجب علينا أولاً دراسة وفهم النماذج الديمقراطية المتعددة الموجودة والتعرف على عناصرها المختلفة. وبسبب تعقيد وتنوع هذه العناصر، فإن من المهم تصنيفها ضمن أنظمة يمكن التعامل معها والمقارنة بينها بسهولة.

أ) أنظمة الحكومة

غالباً ما يتبع الثورة الشعبية التي تنجح في إسقاط النظام القائم نظامان ديناميان للحكم[5]؛ الرئاسي والبرلماني وهما الأكثر شيوعاً. ولكن قد تكون هنالك عدة تركيبات لهذين النظامين وقد يكتسبان خصائص مميزة تغير من هيكليتهما. ولهذا فإن النظام الديمقراطي لكل دولة يمكن أن يختلف بعض الشيء فهو مرتبط بشكل وثيق جداً مع الثقافة السياسية والتطورات التاريخية التي حدثت في هذه المجتمعات أثناء تشكلها على المدى الطويل. ويؤكد أخصائيو الديمقراطية على أن «الهيكلية المعينة للنظام الديمقراطي يمكن أن لا تناسب جميع الظروف والحالات»، وأنه يجب أن يكون لكل دولة شكل للحكومة يناسبها دون أن يتم فرضه أو استيراده[6].

يقوم رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي بمهمة المدير التنفيذي الأعلى ورئيس الدولة. ويكون انتخابه مستقلاً عن أي انتخابات أخرى ولمدة دورتين انتخابيتين كحد أقصى تبلغ كل منها بين 4 و 7 سنوات. ففي نموذج حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتم موازنة السلطات الممنوحة للرئيس مع تلك الممنوحة للسلطتين التشريعية والقضائية، ولكن في هذه الحالة يكون النظام الرئاسي لامركزياً – أي أنه يمنح سلطات مشتركة إلى الممثلين الإقليميين، ولا يوجد رئيسٌ للوزراء ولكن يكتفي فقط بتسمية نائب له (ولهذا السبب يقوم الرئيس بتشكيل مجلس الوزراء). وبالمقارنة فإن الدستور الفرنسي أعطى صلاحيات أكثر للسلطة التنفيذية فيما مقابل سلطة البرلمان، كما أعطى الرئيس حق تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بتشكيل مجلس الوزراء. وفي هذه الحالة يكون النظام أكثر مركزية ولا يلزم حينها وجود نائب للرئيس.

(5) للاطلاع على ملخص شامل حول محاولات تنظير النماذج الانتخابية، انظر هينز، جيف 2001. الديمقراطية في العالم النامي. كامبريدج: صحافة الدولة، وليجفارت آرند 1999. أنماط الديمقراطية: أشكال الحكومة ونماذجها المفضلة في ست وثلاثين دولة. نيو هافن: صحافة جامعة يال.

(6) بيتشي فيديريكا 2006. «الحجم الذي لدينا يناسب الجميع: السلطة المعيارية في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط». مجلة السياسة العامة الأوروبية 13(2):286-303.

وبشكل عام يتوجب في النظام الرئاسي على السلطة التشريعية أن تقوم بمناقشة وإقرار العديد من القوانين. ويتحلى الرئيس بسلطة نقض التشريعات ومنع إقرارها، ثم يحق للسلطة التشريعية تجاهل نقض الرئيس إن استطاعوا حشد أصوات كافية. وبهذا تقع أكبر سلطات الرئيس في مجال الشؤون الأجنبية. ويحق للرئيس أيضاً في معظم الحالات نشر القوات المسلحة، لكن لا يحق له أن يعلن الحرب رسمياً ما لم يدعمه البرلمان.

أما في الأنظمة البرلمانية فيكون الرئيس التنفيذي الأعلى ورئيس الدولة جهازين منفصلين. وغالباً ما يؤدي رئيس الدولة دوراً احتفالياً رسمياً بشكل كبير، في حين يكون الرئيس التنفيذي الأعلى هو رأس السلطة التشريعية في الدولة. والاختلاف الأكبر بين الأنظمة الرئاسية والأنظمة البرلمانية يكمن في انتخاب الرئيس التنفيذي الأعلى. ففي الأنظمة البرلمانية، لا يقوم الشعب باختيار الرئيس التنفيذي الأعلى، بل تقوم الهيئة التشريعية بذلك. وبشكل نموذجي فإن الحزب ذا الأغلبية في البرلمان هو الذي يختار الرئيس التنفيذي الأعلى والذي يسمى رئيساً للوزراء، حتى حين يكون هنالك تمثيل لأكثر من حزبين وفي النهاية لا يكسب أي منها الأغلبية (+50%). وبهذا يمكن لرئيس حزب ما أن يصبح رئيس الوزراء عدة مرات مادام حافظ على قيادته للحزب الحاصل على أغلبية مقاعد البرلمان.

وبعض البرلمانات تتكون من هيئة أحادية التمثيل أي من جمعية وطنية واحدة تضم أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً من الشعب، أو قد تتكون من هيئة ثنائية التمثيل أي من جمعية وطنية ومجلس أعلى يسمى أحياناً مجلس الشيوخ أو الأعيان. ويمثل نواب الجمعية الوطنية جماهير الناخبين المحليين ويتم انتخابهم مباشرة لمدد تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات من عدة دوائر انتخابية. أما بالنسبة للمجلس الأعلى فإما أن يتم تعيينهم أو اختيارهم من قبل مجمع انتخابي لمدد تتراوح بين 6 إلى 7 سنوات، وعموماً يمثل كل منهم ولاية أو مقاطعة.

في الأنظمة الرئاسية، غالبا ما تملك الجمعية السلطة لحل مجلس الوزراء، وبهذا فإن أغلبية الجمعية تحدد اختيار الحكومة. ومن ناحية أخرى، ففي الأنظمة البرلمانية، يقوم رئيس الوزراء بتعيين مجلس وزرائه وحله. وهنالك اختلاف آخر، وهو أن الدمج الجزئي لصلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني يؤدي إلى مزيد من الانضباط بين أعضاء الحزب، فغالباً ما يقومون بالتصويت ضمن حدود ومواقف الحزب الصارمة. وعلى النقيض فإن الأنظمة الرئاسية أقل انضباطاً وتُوفر حرية أوسع للمشرعين في التصويت حسب ضمائرهم واختياراتهم مع ردود فعل محدودة من الحزب.

ب) أنظمة التصويت

إن اختيـار النظام الانتخابي جزء أساسـي في تصميم أي ديمقراطيـة جديدة، ولا بد لإقرار أحد الأنظمة من فهـم الخيارات والعمليات المتضمنة بدقة وحذر[7]. ففيما يتعلق بالرئيس هنالك عدة طرق للتصويت. أولاً، نظام صوت الأكثرية يتم إجراؤه بجولة واحدة ويكون الفائز بالرئاسـة هو الذي يحصل على أكبر عدد من الأصـوات. ويمكن أن يتم هذا الأمر من خلال هيئـة انتخابية (مثل إيطاليا)، أو من خلال تصويت الأغلبية (مثل أيرلندا). والخيار الثاني هو بالأغلبية المطلقة ويتم إجراء الانتخابات على جولتين حيث يتنافس المرشحان اللذان حصلا على أعلى عدد للأصوات في الجولة الأولى ضد بعضهما البعض في الجولة الثانية (مثل فرنسـا). والخيار الثالث هو أن يتم انتخابه من قبـل البرلمان (مثل لبنان) أو تعيينه من قبل البرلمان (مثل مالطا).

ويمكـن أن يتـم إجراء التصويـت البرلماني فـي دورة واحدة أو اثنتين أو عـدة دورات، كما يمكن أن يشـمل حصصاً محددة لمجموعات عرقية أو طائفية أو جماعات على أسـاس اللغة أو الجنـس أو المهنة أو أن لا تكون هنالك أية حصص على الإطلاق[8]. في بعض الحالات، إذا لـم تكن للأحزاب حصص، يمكـن أن يقوم الرئيس أو رئيس الدولة بتخصيص عدد معين مـن المقاعد البرلمانية للأقليات، والتي يمكن أن يتـم ملؤها إما بالانتخابات أو التعيينات. فهنالك ثلاثة أنظمة تصويت برلماني رئيسـية مستخدمة: نظام التمثيل النسبي والأكثري والمختلط.

يقدم كل حزب أو مجموعة في نظام التمثيل النسبي قائمة بالمرشحين في الدائرة الانتخابية المتعـددة التمثيل للمنطقة الانتخابيـة المتعددة الأعضاء. ويقـوم المواطنون بالتصويت لحزب، ثم يتم تعيين مقاعد للحزب بما يتناسب مع حصتهم الإجمالية من مجموع الأصوات النهائية. في القائمة «المغلقة» للتمثيل النسـبي يقوم المواطنون بالتصويت للحزب أي للقائمـة ككل. ويتم اعتماد المرشـحين الفائزين من القوائم حسـب ترتيب مواقعهم على القوائـم (كمـا يحدد الحزب) حتى يتم ملء جميع المقاعـد. أما إذا كانت القوائم «مفتوحة»، فبإمكان الناخبين أن يحددوا ترتيب المرشحين قي القائمة عن طريق التصويت على الأسماء المفضلة وبالتالي يتم انتخاب المرشحين بناء على أصوات الناخبين. ولكن في كلا الحالتين، فإن الأحزاب تقدم قوائم المرشحين ويتم منح المقاعد بناء على حصة الحزب من الأصوات، وعـادة ما يتـم هذا الأمر عن طريق معادلة انتخابية أو حصص محـددة (كوتا) والتي تحُد من إمكانيـة فـوز عدد كبير من الأحزاب الصغيرة. ويعتبر نظام التمثيل النسـبي أكثر تمثيلاً من الأنظمة الأخرى حيث أن المقاعد موزعة بحسب حصة التصويت.

---

(7) للحصـول علـى معلومات إضافيـة حول الأنظمـة الانتخابية المتعـددة، انظر: مجتمع الإصـلاح الانتخابي http://www.electoral-reform.org.uk/?PageID=482، ودليـل انتخابات المؤسسـة الدولية للأنظمة الانتخابية http://www.electionguide.org/، والمساعدة الديمقراطية والانتخابية الدولية http://www.electionguide.org/، وشبكة أيس للمعرفة الانتخابية http://aceproject.org/ace-en/topics/es.

(8) للاطلاع على قائمة الدول التي تطبق حصص النوع البشـري، انظـر http://www.quotaproject.org/country.cfm

أمـا فـي النظام الأكثـري فبإمـكان المواطنين أن يصوتـوا لمرشـحيهم المفضلين ضمن دوائرهم الانتخابية. وبالاعتماد على قواعد الانتخابات المتبعة، بإمكانهم التصويت لمرشـح واحد، أو اثنين، أو أكثر. ويمكن أيضاً أن يتم هذا الأمر في جولة واحدة، وهو نظام «المرشح الحاصـل على أكثرية الأصـوات»، أو في جولتين اثنتين للحصول علـى الأغلبية المطلقة. ويفـوز المرشـحون الذين يحصلون علـى أكثر الأصوات فـي الدائرة الانتخابيـة لكن جميع الأصوات الأخرى لا تحتسـب، وهذا يبدد عدداً هائلاً من الأصوات. ولهذا، فإن هذا النظام يعتبـر مخالفاً لمبدأ التمثيل النسـبي حسـب عـدد الأصوات ويميل إلـى تفضيل الأحزاب الكبيرة. إضافة إلى ذلك فإن عملية التصويت هذه تسـتمر لمدة تطول من أسـبوعين إلى ثلاثة وفي بعض الأحيان تسـتغرق مدة أطول. وهنالك سـلبية أخرى وهي أن هذا النظام يشـجع على مقدار معين من التصويت التكتيكي بسـبب خطر عدم وصول مرشح التوافق إلى البرلمان. فعندما يكون هنالك مرشـحان أو أكثر يتنافسـان في جولتين، غالباً ما تكون النتائـج غيـر قابلة للتنبؤ. وعلاوة على ذلك، فإن نظام «المرشـح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات» يُقيِّدُ خيارات الناخبين مما يعني أنّ تمثيل الأقليات والنسـاء سيكون أول ضحية يتـم التنازل عنها لأن المرشـحين الأوفر حظـاً في الفوز فقط هم من سـتقدم لهم فرص الدخول في الانتخابات.

أما النظام الانتخابي المختلط (أو الموازي) فهو نظام هجين يضم عناصر من نظامَي الأكثرية والتمثيل النسبي، فيحق لكل مواطن صوتان: صوت للمرشح وصوت للحزب. وهذا يساعد فـي التغلـب على عدم التجانس الذي عادة ما يوجد في نظام «المرشـح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات»، لكنه لا يسـاعد بالفعل في الانتخابات ذات الأعضاء المتعددين وذات الجولتين. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النظام يزيد من المقاعد المعلقة حينما يفوز حزب ما، عـن طريق صوت الدائرة الانتخابية، بمقاعد أكثر مما يحق له حسـب تصويته النسـبي (كما كان الحـال مـع حماس عندما فـازت بالانتخابات في عام 2006). وفي بعـض البلدان (مثل ألمانيـا) يتم تخصيص مقاعد إضافية للأحزاب الأخـرى لإصلاح الخلل في التوازن. لكن هذا قـد يؤدي إلى الحقـد والنزاعات بين الأحزاب. وقد تكون أيضـاً عملية طويلة ومعقدة حيث يرتبـك المواطنون بما يتوجب عليهـم فعله بصوتيهم الاثنين. وبالتأكيـد فإن برامج توعية وتثقيف الناخبين مهمة جداً لنجاح هذا النظام.

أمـا بالنسـبة للأنظمة الانتخابية لمنصب رئيس الوزراء فيمكـن أن يتم تعيينه (تعيينها) من قبل الرئيس (مثل فرنسـا) أو انتخابه إما من قبـل البرلمان (مثل اليابان) أو من قبل الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية حيث يتصرف كقائد للحزب (مثل كندا والمملكة المتحدة).

ج) أنظمة الأحزاب

يمكن للأنظمة الديمقراطية أن تعتمد على نظام ذي حزبين رئيسيين، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة، ولكن أغلبية الدول الديمقراطية تميل إلى أن يكون لها أنظمة متعددة الأحزاب. وبعض الدول التي يوجد فيها أنظمة متعددة الأحزاب، تستخدم نظام «المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات هو الفائز»، وهو مبني على نظام أكثرية الأصوات (في النهاية فإن الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو الحزب الذي يُدير البرلمان حتى وإن شكل حكومة الأقلية معتمداً على أقل من 50% من أصوات الناخبين) كما هو الحال في كندا. ومن ناحية أخرى، فإن بعض البلدان لا تسمح بحكومات الأقليات، ولهذا، إذا لم يقم أي حزب من الأحزاب بتأمين أغلبية الأصوات، عندها يُشكل الحزب المتقدم تحالفاً مع أحزاب أخرى لإنشاء حكومة أغلبية – كما هو الحال في بلجيكا.

د) أنظمة الدولة

يمكن تحديد نظامين رئيسيين للدولة في العديد من الديمقراطيات حول العالم: الدولة المدنية والدولة العلمانية. ويعتمد الاختلاف الرئيسي بين هذين النظامين على مدى تدخل الدين في السياسة، وشكل العلاقة بينهما وشروط هذا التدخل. وبهذا المعنى، فإننا ندرك أنه لا توجد أية دولة علمانية محضة بحيث ينفصل الدين بشكل كامل عن الحياة العامة ويبقى مقتصراً على الحياة الخاصة.

إن الخصائص الرئيسية للدولة المدنية هي أن يكون لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء انتماء ديني بشكل ما، وغالباً ما تكون ديانة الأغلبية، وقد يعلن أحياناً على أن ديانة الأغلبية هي الديانة الرئيسية. وثالثاً فإما أن تكون قوانين ودستور الدولة المدنية مبنية على المبادئ الدينية أو مشتقة منها. وفي النهاية، فإن حقوق الأقليات الدينية غالباً ما تكون محمية بموجب الدستور والقانون. وبناء على هذه المعايير، فإن الولايات المتحدة يمكن تصنيفها كدولة مدنية ديمقراطية.

وبالمقارنة، فإن الخصائص الرئيسية للدولة العلمانية هي أنه لا يتوجب على الرئيس ورئيس الوزراء ولا يتوقع منهما أن يكون لديهما أي مذهب ديني، وبالرغم من أنهما قد يكونان منتميان دينياً إلا أنهما لا يجريان حملاتهما الانتخابية بناء على هذا المبدأ. ثانياً، لا يتم الإعلان عن ديانة الأغلبية على أنها الديانة الرئيسية، وهو قرار يشمل جميع الديانات الموجودة. ثالثاً، فإن قوانين الدولة ليست مبنية على الفقه الديني (بالرغم من أن بعض الحالات قد يتم عزوها لشؤون شخصية قد تؤثر على الحرية الدينية). وفي النهاية، فإن الحريات والحقوق الدينية غالباً ما تكون محمية بموجب الدستور والقانون. إن كُلاً من فرنسا وتركيا (على مستويات مختلفة) يعتبران أمثلة جيدة للدول العلمانية. (انظر الجدول 3)

الجدول 3: الأنظمة الرئيسية والنماذج للإصلاحات الانتخابية الديمقراطية

الأنظمة	النماذج الرئيسية
الحكومة	**الرئاسية:** سلطة مركزية، دون نائب للرئيس، ومع تعيين رئيس وزراء (مثل فرنسا) أو سلطة لامركزية، مع نائب للرئيس، وبدون رئيس وزراء (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) **البرلمانية:** أحادية المجلس التشريعي (مثل السويد وفلسطين) أو ثنائية المجلس التشريعي (مثل مصر، العراق، المملكة المتحدة، كندا).
التصويت	**للرئيس:** أكثرية نسبية (جولة واحدة، من قبل هيئة انتخابية أو من قبل الأغلبية) أو الأكثرية المطلقة بالصوت الشعبي (جولتان) أو ينتخبه/يعينه البرلمان **للبرلمان:** (جولة واحدة أو اثنتان أو أكثر، مع أو بدون حصص محددة) قائمة التمثيل النسبي (مفتوحة أو مغلقة) أو قائمة الأكثرية في الدائرة الانتخابية (عضو واحد/ اثنان/عدة أعضاء) أو قائمة موازية/مختلطة (قائمة التمثيل النسبي وقائمة المنطقة) **لرئيس الوزراء:** معين من قبل رئيس الجمهورية أو منتخب من قبل البرلمان أو الحزب الحاصل على أغلبية مقاعد البرلمان
الحزب	**نظام الحزبين** (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) أو **نظام الأحزاب المتعددة** حكومة ائتلاف (مثل بلجيكا) أو حكومة غير ائتلافية (مثل كندا) *تقبل حكومات الأقليات من خلال نظام «المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات»

الأنظمة	النماذج الرئيسية
الدولة	**مدنية** (مثل الولايات المتحدة الأمريكية): ينتمي الرئيس/رئيس الوزراء دينياً (وغالباً ما تكون ديانة الأغلبية) ولكن لا يشترط الانتماء الديني لأي منصب سياسي. قد يتم إعلان ديانة الأغلبية على أنها الديانة الرئيسية في الدولة. قوانين الدولة مبنية على المبادئ الدينية أو مشتقة منها. يتم حماية الأقليات الدينية بموجب الدستور والقانون. أو **علمانية** (مثل فرنسا وتركيا): لا يتوجب على الرئيس/رئيس الوزراء أن ينتمي لأي دين معين. لا يتم إعلان ديانة الأغلبية على أنها الديانة الرئيسية للدولة. قوانين الدولة غير مبنية على الفقه الديني. الحريات والحقوق الدينية محمية بموجب الدستور.

السيناريو المقترح للإصلاحات الانتخابية في سورية

لابد لضمان نجاح أي نموذج انتخابي في سـورية أن يتم تفصيله وتصميمه بحيث يتناسب مع تركيبة المجتمع السوري المعقدة حسب ما يلي.

أ) نظام الحكومة

بنـاء على التجارب التاريخية في سـورية، فإن النظام الرئاسـي هو الأنجـح والأكثر ملاءمة. وفـي هـذه الحالة يكون الرئيس هو مدير الدولة (التنفيـذي)، ويجب أن يكون عمره 40 عاماً على الأقل عند الترشـيح، وأن يكون والداه سـوريين، ويحمل الجنسـية السورية فقط عند الترشيح، وأن يكون قد أكمل تعليمه العالي.

وينبغي أن يستمر البرلمان كهيئة تشريعية أحادية التمثيل ولكن مع خفض عدد أعضائه من 250 إلـى 230 (أي ما يعادل مقعداً واحـداً تقريباً لكل مائة ألف مواطن)، فلا داعي للإبقاء على العدد المضخم من أجل الحفاظ على نظام الحصة الجديد والذي سـتتم مناقشـته في القسـم التالي. ومن بعض إيجابيات برلمان أحادي التمثيل حيث تكون العضوية مبنية على النسبية، ما يلي: القدرة على سن التشريعات المقترحة بسرعة أكبر، حيث أنه لا يتوجب أن تتم تسوية الخلافات بين مجلسين، بالإضافة إلى وجود احتمال أكبر للمساءلة والمحاسبة، حيث أن جهة واحدة فقط هي المسؤولة عن التشريع بعدد أعضاء أقل، بالإضافة إلى ذلك فإن الإبقاء على جهة واحدة مع عدد أقل من الأعضاء التشريعيين أقل تكلفة بكثير.

وبموجـب النظام الجديـد، يعتبر رئيس الوزراء رئيسـاً للحكومة (ولا يزال جزءاً من السـلطة التنفيذيـة)، ومسـؤولاً عن تشـكيل وحـل مجلس الـوزراء، بموافقة أغلبيـة ثلثي أصوات البرلمان. وفي هذه الحالة، يقوم الرئيس بدور حل الخلافات (كالتحكيم بين الأحزاب) كما أن بإمكانه حلّ البرلمان ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس الوزراء وبعد توصية من هيئة قضائية دسـتورية مسـتقلة (إذا تم ارتكاب مخالفة دستورية). وفي مثل هذه الحالات، يجب أن يتم عقد انتخابات برلمانية جديدة خلال شـهرين من أجل اسـتبدال البرلمان القديم، ويجب على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء أن يجتازوا أغلبية تصويت الثلثين في البرلمان.

ويجب أن يكون القضاء مسـتقلاً عن السـلطة التنفيذية. يتم ترشـيح القضاة الدستوريين وقضـاة المحكمة العليا من قبـل الرئيس عند التوصية بهيئة قضائيـة خاصة، لكن يجب أن تتـم الموافقـة عليهم أيضا بأغلبية الثلثين في البرلمان مـن أجل العمل لمدة لا تتجاوز 10 سنوات (مع إمكانية مواجهة الاتهام بسوء الإدارة).

أيضاً يتوجب أن تكون السلطة التشريعية مستقلة عن القسم التنفيذي والقسم القضائي من الحكومة. وبهذا، عند التشكيل، يتوقع من البرلمان أن يعين ناطقاً (رئيس البرلمان) بالأغلبية المطلقة – عادة ما يتم اختياره من الحزب الرائد – ونائبين من المعارضة. وفي هذا النظام، سيتم إلغاء دور نائب الرئيس، وإذا لم يستطع الرئيس لأي سبب أن يستمر بأداء مهامه، عندها يقوم الناطق باسم البرلمان بتولي المسؤولية حتى يتم عقد الانتخابات الرئاسية الجديدة خلال شهرين.

ب) نظام التصويت

إن من الأفضل انتخاب الرئيس بشكل مستقل عن أي منصب آخر بتصويت الأغلبية المطلقة من خلال نظام ذي جولتين. وتكون دورته لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. ففي هذا النظام يشارك جميع المرشحين في الانتخابات في الجولة الأولى، ثم يشارك المرشحان الحائزان على أعلى الأصوات في الجولة الثانية خلال أسبوعين. ويحق لجميع المواطنين المؤهلين (بلوغ سن 18 وغيرها من شروط الأهلية القانونية) المشاركة في التصويت بإدلاء صوت واحد، سواء كانوا يعيشون داخل القطر أو خارجه. ولا بد من تنظيم عملية التصويت من خلال السفارات السورية في العالم حيثما وجدت تجمعات سورية كبيرة (أكثر من 15000) مثل فرنسا، وأسبانيا، وكندا، والمملكة العربية السعودية وغيرها.[9]

إن النموذج الأفضل لإجراء الانتخابات البرلمانية هو نموذج قائمة التمثيل النسبي المغلقة بأسلوب مباشر وحر عبر الاقتراع السري (صوت واحد لكل فرد)، ويتم إجراؤها مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات. ويتم التنافس على المقاعد في دوائر التمثيل النسبي، حيث يختار الناخبون من بين قوائم مرشحي الأحزاب، ويربح كل حزب مقاعد بشكل نسبي مع حصته من مجموع الأصوات. وعند اتباع نظام التمثيل النسبي، يجب الاستعانة بمعادلة سانت لاغي لتخصيص المقاعد البرلمانية، مما سيكفل تناسباً أفضل.[10] ومن خلال هذا النموذج يُنظَر إلى سورية على أنها دائرة انتخابية واحدة على مستوى الوطن، مع الإبقاء على الدوائر الخمس عشرة الموجودة حالياً (بمقدار دائرة لكلٍ من الـ13 محافظة و2 لحلب). وينبغي على كل من وزارة التخطيط ولجنة مستقلة من الناخبين القيام بتعديل عدد المقاعد البرلمانية المخصصة لكل دائرة حسب نسبة عدد سكانها من التعداد السكاني الكلي (انظر الملحق للاطلاع على مقترحات عملية في هذه المسألة). ويجب أن يتم تقسيم كل

(9) لتجنب الوساطة والمحسوبية والتي أعاقت الحكومة والقطاع العام في سورية لسنوات، يجب أن يتم تقييد التعيينات الرئاسية لعدة مناصب عن طريق الخضوع لاختبارات دخول الخدمة الحكومية المبنية على الامتيازات.

(10) يتم تخصيص المقاعد البرلمانية حسب طريقة سانت لاغي، وهي إحدى الطرق الشائعة في تخصيص المقاعد بشكل نسبي مع عدد أصوات الحزب. لمعرفة المزيد عن تلك الطريقة، انظر كينيث، بنوا 2000 «أي المعادلات الانتخابية هي الأكثر مناسبة – نظرة جديدة مع دليل جديد» مجتمع الطرق السياسية 8(4):381-388. أو مراجعة الدليل: https://www.aswat.com/files/AR-EN_Election_Term_Guide_2009.pdf

دائرة إلى عدة مراكز اقتراع حتى يستطيع الناخبون التصويت حسب مكان إقامتهم الدائم (وليس حسب سجلهم المدني المعتمد على مكان ولادة الوالدين). والهدف من هذا هو تسهيل عملية التصويت على المواطنين وزيادة نسبة الاقتراع. ويجب أيضاً أن تضمن لجنة الانتخابات المركزية السورية مراقبة مستقلة من شخصيات وجمعيات وطنية ودولية (مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية)، بالإضافة إلى وجود الإعلام المستقل حتى تحصل النتائج على شرعية أكبر.

إن من إيجابيات تطبيق نظام التمثيل النسبي عبر القائمة المغلقة في سورية، ما يلي:

1) ضمان درجة أعلى من التناسب الحزبي مع عدد الأصوات، بحيث يحظى كل صوت على قيمة متساوية.

2) تبسيط العملية عن طريق إعطاء الناخبين خياراً واحداً ضمن مجموعة مصغرة من الخيارات.

3) إشراك دوائر انتخابية كبيرة متعددة الأعضاء توفر فرصاً أكثر لمشاركة النساء والأقليات.

4) إتاحة المجال للقوائم المغلقة بأن تكون أكثر خضوعاً للإجراءات التي قد تزيد تمثيل النساء، مثل تحديد حصة أو كوتا.

أما بالنسبة لسلبيات هذا النظام، فهي كما يلي:

1) قوائم الأحزاب تُميز ضدَّ غير الراغبين في الانخراط الحزبي، فقد يستحيل تواجد مرشح مستقل.

2) القوائم المفتوحة تقدم للناخبين خيارات وتحكماً أكثر بمن يتم انتخابه.

3) قوائم الأحزاب المغلقة مجهولة وتضعف الروابط بين الممثل والمنطقة الإقليمية التي يمثلها.

4) بما أن اختيار المرشحين يكون من قبل رؤساء الحزب في القوائم المغلقة، فعلى الأغلب سيقومون باختيار المرشحين الأوفر حظاً في الفوز.

5) الأنظمة العالية التناسب والتي تحدد سقفاً منخفضاً للتمثيل النسبي (أقل من 2%) غالباً ما تُنتج برلماناً متجزئاً بالغ التشرذم، وتؤدي إلى تشكيل حكومات غير مستقرة لاعتمادها على عدد كبير من الأحزاب.

وبعد عقود من الاضطهاد والانقسامات الطائفية، فإن النظام الحزبي الممزق (أو الغائب) في سورية سيضر في مسيرة تطوير وتعزيز الأحزاب الجديدة والصغيرة والممثلة للأقليات أو ذات التوجهات الليبرالية لصالح الأحزاب الأكثر تنظيماً. ولهذا السبب فإن نظام التمثيل النسبي ذا القائمة المغلقة مفضلٌ أكثر من القائمة المفتوحة وقائمة الدائرة الانتخابية وأكثر من النظام الانتخابي المختلط في سورية. وبالرغم من نقاط ضعفه، فإن جوانب

القــوة الرئيســية لنظــام التمثيل النســبي الجديد ذي القائمــة المغلقة تكمُــن في تمثيل الأحزاب بشــكل عادل، وإعطاء مســاحة أوســع للحركات والأفكار السياسية الجديدة، وتوفير فرصة لإشــراك أصوات النساء والأقليات. ولهذا فإن برلمان المستقبل المنتخب في ظل هذا النظام سيعكس صوت الشعب السوري بطريقة عادلة وشاملة. فلا ينبغي للانتخابات الجديــدة أن تُمثــل الأحزاب الكبيرة بشــكل يفوق حجمها في الخارطة السياســية وإســكات المجموعات الأصغر والأحزاب العلمانية والليبرالية والتقدمية التي تنقصها شبكات التواصل مع الجمهور الواســع من الشــعب. وعلاوة على ذلك، يجب أن لا تُهمش النساء والأقليات ولا تدفــع الملايين من الســوريين للتصويت على مرشــحين فاقدين للكفــاءة اللازمة من خــلال إجراءات غاية في التعقيد تجمع التمثيل النســبي مــع نظام الأكثرية ونظام الحصص المهجــور. وبلا شــك، فإن تهميش الأحــزاب الجديدة والصغيرة الإســلامية والعلمانية من المشــاركة ســيضر بثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية، كما أن إقصاء الأقليات العرقية/الدينية من التمثيل المعتبر في البرلمان قد يكون كارثياً.

وينبغي أن تشمل قوانين الانتخابات الجديدة حصصاً محددة (كوتا) للنساء بطريقة تسمى «زيبر» (zipper style)، وذلك باشــتراط مســاحة متساوية للنساء في قوائم الأحزاب، كأن تخصــص ثلث مقاعــد القوائم الحزبية للمرشــحات. وتعــود أهمية فرض نظــام الكوتا إلى ضرور المحافظة على مكتسبات المرأة السورية في المشاركة السياسية حيث بلغت نسبة النســاء في البرلمان السوري 12%، وذلك بســبب رعاية الحكومة لها وتشجيعها.[11] كذلك فإن اشــتراط حصة معينة في القوائم للمرشــحات سيشجع النساء أكثر على خوض التجربة الانتخابيــة لمعرفتهــن بتوفر فرص أفضل للفوز مما قد يزيد نســبتهن فــي البرلمان إلى 30%. وقــد يترجم هذا دوراً أكثر أهمية للنســاء في دوائر صناعة القــرار. ومن المتوقع أن تسعى لجان ومنظمات المرأة إلى كسب تأييد البرلمان الجديد من أجل إقرار نظام الحصص علــى مســتوى الانتخابات المحلية، وبالتالــي ضمان الحد الأدنى من التمثيل للنســاء في المجالس البلدية.

وفــي ســياق إصلاح قوانين الانتخابــات ينبغي أيضاً إلغاء حصة الـ 51% النســبية العتيقة للمزارعين/العامليــن مع تقوية وتعزيــز نقابات العمال والمزارعيــن والعلاقات مع الأحزاب. لقد تم استخدام هذه الحصة النسبية للتلاعب بنتائج الانتخابات في سورية منذ عهد حافظ الأسد. إن التخلي عن هذه الحصة النسبية سيتيح المجال لانتخاب قادة الأحزاب الأكثر قدرة وأحقية، فهذه الحصة المحددة تمنع العديد من أعضاء الحزب المؤهلين من الترشــح وتدفع بالعمال أو المزارعين إلى قائمة الحزب فيصلون بذلك إلى البرلمان.[12]

(11) داليروب، درود 2006. النساء، والحصص، والسياسات. أبنغدون: روتليدج.

(12) يجب أن يقدم العمال المرشــحون شــهادة من صاحب العمل يذكر فيها اســتفادة المرشــح من التوظيف، ومكافأته، ومؤهلاته. أيضاً يجب على العمال المرشحين أن يُقدموا شهادة من النقابة التي ينتمون إليها أو يحملون عضوية فيها بإظهار رقم التســجيل، ونوع العضوية، وتاريخها، وإثبات أنهم بدؤوا بالعمل قبل حيازتهم على درجة جامعية، وأنهم ما زالوا مســجلين في نقابتهم. ويشترط على المزارعين المرشحين أن يقدموا وثائق رســمية تثبت ملكية أرض زراعية، ســواء لهم، أو لزوجاتهم أو لأطفالهم الصغار، ومهما كان

وهنالــك حصــة مهمــة أخرى يجــب أخذها بعيــن الاعتبــار وهي الحصــة المحــددة للتمثيل العرقــي والمذهبــي أو الديني. فيجب أن تتــم إضافة هذه الحصــص بطريقة تمثيلية عن طريــق تخصيص عــدد مقاعد معين للجماعــات العرقية (مثل الأكراد والأرمن والآشــوريين) والأقليات الدينية (مثل العلوية والشــيعية والمســيحية – من المذاهب المختلفة – والدروز والإسماعيلية واليهودية). وبشكل عام، فإن 60 من بين 230 مقعداً برلمانياً (أو 26%) يجب أن تُخصص لهذه الأقليات بشــكل نســبي. وأيضاً فإن التركيز على تثقيف الناخب مهم جداً عندمــا يتعلق الأمر بالانتخابات البرلمانية، وبالأخص فيما يتعلق بتمثيل النســاء والأقليات والعلاقات بين الأحزاب والنقابات المهنية.

ولا بد من اشتراط حصول الأحزاب على ما لا يقل عن 3% من إجمالي الأصوات حتى يتم تخصيص مقاعد لها في البرلمان. وهذه النســبة – وإن كانت منخفضة نسبياً – تتيح المجال للأحزاب المتشــكلة حديثاً أن تشــارك في الانتخابات وتصل إلى البرلمان، حيث لم يُســمح لها ســابقاً بذلك، وفي نفس الوقت فإن النسبة مرتفعة بما يكفي لمنع الأحزاب الصغيرة المتشرذمة من الحصول على مقاعد في البرلمان مما يساعد على تشكيل حكومة أكثر ثباتاً واستقراراً.

يقوم الرئيس المنتخب في النظام الجديد باقتراح أو ترشــيح رئيس للوزراء، ويشــترط أن لا يقــل عمره عن 30 عاماً عند الترشــيح. ومن أجل تقييد ســلطات الرئيــس إلى أكبر حد ممكن في المســتقبل بســبب الانتهاكات المتكررة في الماضي، فإن رئيس الوزراء الذي يرشــحه الرئيس ومجلس وزرائه، يجب أن يَحظَوا على موافقة الأغلبية أي على تصويت ثلثَي أعضاء البرلمــان. وفي حــال عدم تمكُّن المرشــح الأول من تأمين الأغلبية المطلقــة في البرلمان يقوم الرئيس باقتراح مرشــح جديد بعد تشاور مســبق مع أعضاء الحكومة وقادة المعارضة للوصول إلى إجماع أو توافق وطني من أجل تجنب الوصول إلى طرق مسدودة.

وخــلال مراحــل الانتخابات الثــلاث التي تم التحدث عنها ســابقاً، تقوم الحكومــة الانتقالية السورية بالإشراف على تنظيم: 1) ميثاق وطني مستقل يكون مسؤولاً عن وضع مسودة أوليــة لقانــون الأحــزاب والانتخابات؛ 2) لجنة دســتورية مســتقلة تتحمل مســؤولية وضع مسودة الدستور الديمقراطي الجديد؛ 3) لجنة انتخابات مركزية مستقلة، تكون مسؤولة عن إعداد وإدارة الانتخابات الوطنية – التي ســيتم عقدها خلال فترة يتم تحديدها (من 12 إلى 18 شهراً) [13]. ومن ثمَّ يقوم البرلمان الجديد المنتخب بشكل ديمقراطي باختتام التصويت على دستور جديد ويقرر أي تعديلات إضافية يلزم إجراؤها على قانون الانتخابات.

نوع الملكية القانونية ســواء مملوكة أو مســتأجرة، بحد أعلاه عشرة فدانات، بالإضافة إلى شهادة تذكر أن الزراعة هي مصدر الدخل الرئيسي وهي العمل الرئيسي وأنه يقيم في القرية/ المناطق الريفية.

(13) المجلــس الوطني الســوري. 24 شــباط/فبراير 2012، «اجتماع أصدقاء ســورية: بيــان المجلس الوطني السوري». http://ar.syriancouncil.org/component/k2/item/564-friends-of-syria.html

ج) نظام الأحزاب

إن تأميـن أغلبيـة برلمانيـة في ظل مجتمع تعددي كما هو الحال في سـورية سـيكون من الصعب على حزب واحد الوصول إليه. ولهذا فإن على الأحزاب أن تسـاوم وتقوم بتشـكيل تحالفات سياسـية. وعمومـاً فإن الحزب الحائز على أكثر الأصوات سيسـعى إلى تشـكيل تحالف مع حزب آخر من أجل تأمين الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة. وهنالك أمر مهم يجب اعتباره في قانون الانتخابات الجديد وهو الاشتراط على الأحزاب أن تُبنى أنظمتها الداخلية على مبادئ الديمقراطية واللاعنف والشـفافية في العمل حتى تتمكن من المشاركة في أية حكومة ائتلافية.

د) نظام الدولة

إن من المقترح أيضاً في هذا السـياق لدولة مثل سـورية ذات انقسـامات عرقية وطائفية كثيـرة، التأكيـد على إيجابيـات نظام الدولـة العلمانية، وبالأخص تلك التي تشـبه النموذج التركـي. ففـي النظام الجديد المقتـرح لا يوجد هناك مبرر لإقرار أو نفي أن الإسـلام هو الديـن الرسـمي للدولة، فلا ينبغي للدولـة أن تمنع أو تفرض الانتمـاء الديني على أحد، إضافـة إلى أن الدسـتور الحالي لا ينص على دين مُعين للدولـة ومن الأفضل المحافظة على هذا التقليد الدستوري. وفي هذا النموذج أيضاً لا يشترط أن يكون المرشح الرئاسي مسـلماً (بالرغم من أن المرشـح الرابح سـيكون على الأغلب من الأغلبية المسلمة)، وهذا سيفتح الباب على الأقل للمواطنين ذوي الخلفيات العرقية والدينية المختلفة بأن يشاركوا، مادامت تنطبق عليهم الشروط المذكورة في الدستور وقوانين الانتخابات.

ويمكـن أن يتـم اعتمـاد الفقـه الديني أحـد مصادر التشـريع (خاصة في شـؤون الأحوال الشـخصية لـدى المجموعـات الدينية المتعددة). ويتـم هذا الأمر لضمـان الحريات الدينية للطوائف المختلفة مع وضع معيار إجرائي قانوني لجميع المواطنين. وفي هذا السيناريو تُصـان الحقوق والحريات المدنية والدينية للأقليات الدينية والعرقية بشـكل خاص ولجميع المواطنين بموجب الدستور الجديد. (انظر الجدول 4)

الجدول 4: النظام المقترح للإصلاحات الانتخابية الديمقراطية في سورية

الأنظمة	الاقتراحات	النتائج
الحكومة	**رئاسي:** - الرئيس هو مدير الدولة (التنفيذي). يشترط أن يكون عمره 40 عاماً على الأقل عند الترشيح، وأنهى تعليمه العالي، ووالداه سوريان، ولا يحمل إلا الجنسية السورية عند الترشيح. - برلمان أحادي المجلس مكون من 230 عضواً (تقريباً عضو لكل 100000)، ويعمل كسلطة تشريعية. - رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة وهو مسؤول عن تشكيل مجلس الوزراء وحله مع موافقة برلمانية بأغلبية الثلين. - بإمكان الرئيس أن يحل البرلمان بعد التشاور مع رئيس الوزراء ومع توصية من هيئة قضائية دستورية مستقلة (إذا كان هنالك خرق دستوري). وفي هذه الحالة، يجب أن يتم عقد انتخابات جديدة خلال شهرين. - يجب أن يكون القضاء مستقلاً عن السلطة التنفيذية. ويتم ترشيح القضاة الدستوريين وقضاة المحكمة العليا من قبل الرئيس بعد توصية من هيئة قضائية خاصة، ولكن يجب أن تتم الموافقة عليه في البرلمان بأغلبية الثلثين. - السلطة التشريعية مستقلة أيضاً، وبناء على تصويت ثلثي الأعضاء يتم اختيار رئيس للبرلمان من الكتلة الأكبر ونائبين اثنين. - يتم إلغاء دور نائب الرئيس، وفي حال لم يعد الرئيس قادراً على أداء واجباته، يتولى رئيس البرلمان هذا الدور حتى يتم إجراء الانتخابات الرئاسية الجديدة خلال شهرين.	المراقبة والتوازن بين السلطات فصل السلطات الفعالية التشريعية
التصويت	**للرئيس** (الأغلبية المطلقة أي أكثر من 60%) - يتم انتخاب الرئيس بشكل مستقل، ولا بد أن يحصل على الأغلبية المطلقة من خلال نظام ذي جولتين، وتكون مدة حكمه 5 سنوات ولدورتين انتخابيتين كحد أقصى. - التصويت حق للمواطنين البالغين من العمر 18 عاماً وأكثر، سواء أكانوا يقيمون داخل الدولة أو خارجها (من خلال السفارات). **للبرلمان** (من خلال القائمة المغلقة للتمثيل النسبي) - انتخابات مباشرة وحرة، واقتراع سري كل 4 سنوات (صوت لكل فرد). - نظام التمثيل النسبي الذي يستخدم معادلة سانت لاغي من أجل تخصيص المقاعد البرلمانية. - تعتبر سورية دائرة انتخابية واحدة تضم الدولة بالكامل من أجل حساب المقاعد.	توازن الفرص بين الرجال والنساء مشاركة الأقليات تمثيل الفئات المختلفة

الأنظمة	الاقتراحات	النتائج
	- تحديد 15 دائرة انتخابية (دائرة واحدة لكل محافظة واثنتان لحلب)، تخصيص المقاعد البرلمانية لكل دائرة حسب نسبة التعداد السكاني (من قبل وزارة التخطيط ولجنة مستقلة للناخبين). تنقسم كل دائرة إلى مراكز اقتراع، حيث يقوم الناخبون بالتصويت حسب أماكن سكنهم الدائم وليس سجلاتهم المدنية. - ضمان مراقبة مستقلة من قبل المراقبين المحليين والدوليين، ووجود إعلامي فعَّال. - يجب تحديد حصص لكوتا للنساء باستخدام طريقة «زيبر» (zipper style) والتي تعني تخصيص عدد متساوٍ للنساء في قائمة كل حزب، كما يجب أن تقوم الأحزاب بتخصيص الثلث تقريباً من مقاعدها للمرشحات. - إصلاح حصص المهنة عن طريق إلغاء حصة الـ51% للمزارع/ العامل، وتقوية نقاباتهم وتعزيز العلاقة بين النقابات والأحزاب. - إضافة حصص مخصصة للمجموعات العرقية والمذهبية بأسلوب تمثيلي، عن طريق تخصيص عدد محدد من المقاعد إلى هذه المجموعات (60 مقعداً من 230 مقعداً أو ما نسبته 26%). - التركيز على التوعية الانتخابية وبناء ثقافة لدى الناخبين وبالأخص ما يتعلق بتمثيل الأقليات والقيادة المحلية. - يشترط أن يفوز أي حزب بـ 3% من الأصوات على الأقل حتى يتم تخصيص مقاعد له في البرلمان. - التصويت حق للمواطنين البالغين من العمر 18 أو أكثر (صوت لكل فرد)، سواء أكانوا يعيشون داخل الدولة أو خارجها (من خلال السفارات السورية حيث توجد مجموعات سورية كبيرة). **لرئيس الوزراء** يقوم الرئيس باقتراح أو ترشيح رئيس للوزراء، ويجب أن لا يقل عمره عن 30 عاماً عند الترشيح، ويحتاج لموافقة ثلثي أعضاء البرلمان.	
الحزب	**التحالف** - يشترط في الأحزاب الراغبة في الدخول في تحالف من أجل تشكيل الحكومة أن تحصل على 51% من المقاعد على الأقل. - يجب أن تُبنى مواثيق الأحزاب المشاركة في أي ائتلاف حكومي على مبادئ الديمقراطية، والشفافية، واللاعنف. - يجب أن لا تُبنى برامجها واختيارها للقادة والأعضاء على الدين أو الموقع الجغرافي أو العرق أو الجنس.	حكومة مستقرة النزاهة الديمقراطية التمثيل الاجتماعي

الأنظمة	الاقتراحات	النتائج
الدولة	**العلمانية** (نموذج تركيا) - عدم اشتراط أي انتماء ديني معين للمرشح الرئاسي. - لا يوجد نص يثبت أي ديانة رسمية للدولة. - القانون المدني هو المصدر الأساسي للتشريع فيما يتعلق بالأمور المدنية والجنائية. لكن الفقه الديني هو أحد مصادر التشريع (بالأخص فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية للمجموعات الدينية المتعددة). - تتم حماية حقوق الأقليات الطائفية والعرقية والنساء بموجب القانون، كما يؤكد الدستور على حرياتهم وحقوقهم المدنية والدينية.	نظام ديمقراطي دولة تمثل الشعب حكومة مستقرة

التوصيات

إن مــن أوائــل الخطوات التي ينبغي على الحكومــة الانتقالية اتخاذها من أجل توجيه سورية في اتجاه ديمقراطي صحي هي تقديم وتطوير نظام حر وعادل ومتعدد الأحزاب بشكل يضم جميع المواطنين ويُمثل المجموعات الدينية والعرقية المختلفة في المجتمع الســوري. ولا بد قبل إجراء الانتخابات من عقد مؤتمر وطني شــامل لتعديل الدســتور حتــى يســمح بوجود تمثيل متعــدد الأحزاب عن طريق وضع مســودة لأسس نظام الانتخابات التي يمكن إجراؤها خلال 8-9 أشهر. وينبغي أن يتــم تصميــم النظــام الانتخابي الجديــد بطريقة تمثل ثــراء وتنوع المجتمع الســوري على أفضل وجه وبشكل شمولي، دون تحريض أو تجاهــل التنوع الطائفي والعرقي. وبعد ذلــك، بإمكان البرلمان الجديد أن يُفوض لجنة دســتورية – يرأســها قادة المعارضــة، وممثلو الحزب السياســي، وقاض دستوري واحد على الأقل – للإشراف على وضع مسودة دستور جديدة يتم تبنيها من قبل أغلبية برلمانية مؤهلة.

الهدف من عملية التحول الديمقراطي هو إنشاء نظام انتخابي شامل لا يركز على الديمقراطية الانتخابية فحسب – الانتخابات كحَدَث يتم في يوم واحد – ولكن يُركز أيضاً على خلق ثقافة سياسية ديمقراطية كُلية والتي تشمل المساومات والموازنات بين أصحاب العلاقة ممن يهمهم أمر سورية ويبني الثقة بين فئات المجتمع المختلفة

ويوجد في ســورية عدة مجموعات دينية وعرقية، كما توجد مجموعات معارضة كلاسيكية وأيديولوجية بالإضافة إلى تجمعات الحراك الثوري الجديــدة التي تم تشــكيلها مؤخراً، ففي حين يشــتركون معاً في الرغبــة بالتغيير، إلا أنهم يختلفــون حول بعض القضايا الأساســية. وينبغي أن يتم بناء الحكومــة الجديدة من خلال التوافــق بين هــذه المجموعات المختلفة لضمان الاســتقرار في مرحلة ما بعد الأســد.[14] تبقى هناك مسألة مهمة يجب التعامل معها، وهي أجهزة الأسد الأمنية المنتشرة والتي يســيطر عليها أعضاء الطائفة العلوية. إن مــن الواجب على الحكومة الجديدة أن تكون حذرة إلى حاجة تهدئة مخاوف جميع مواطنيها، بما فيهم الطائفة العلوية.

إن الهــدف مــن عملية التحــول الديمقراطي هو إنشــاء نظام انتخابي شــامل لا يركز على الديمقراطية الانتخابية فحسب – الانتخابات كحَدَث يتم في يوم واحد – ولكن يُركز أيضاً على خلق ثقافة سياســية ديمقراطية كُلية والتي تشــمل المســاومات والموازنات بين أصحاب العلاقــة ممن يهمهم أمر ســورية ويبني الثقة بين فئات المجتمــع المختلفة. ولهذا، يجب

(14) حتى الآن، يمكن تقســيم المعارضة الســورية إلى أربع مجموعات – اللجان الثورية الشــعبية والمنشقون في المنفى خارج الدولة ممن قاموا مؤخراً بتشــكيل المجلس الوطني السوري، وجبهات المعارضة داخل ســورية ممن يشــكلون جزءاً من لجنة التنســيق الوطنية، وحركة الاحتجاج الشــعبية في سورية مثل لجان التنســيق المحلية الســورية، والهيئة العامة للثورة الســورية، ومســؤولو الجيش ممن انشــقوا وأنشأوا الجيش الســوري الحر. فهم يختلفون حول تشــجيع التدخل الأجنبي أم لا، وهل يجب أن يتم تغيير الحكومة أو إجراء الحوار، وهل يجب أن تكون هنالك ثورة مسلحة أم احتجاج سلمي.

الهدف هو التحول تدريجياً ولكن بثبات من نموذج محدود من الديمقراطية الانتخابية نحو الحكم الديمقراطي الذي لا يركز فقط على الانتخابات الديمقراطية، بل ويشمل حقوق الإنسان والأقليات، وحكم القانون، والمساواة، والعدل، والحريات الأساسية

أن تُرافق هـذه الفترة من التحول الديمقراطي بناء الإجماع السـلمي المجتمعي بالإضافة إلى جهود التوفيق والمصالحة الشاملة بين أتباع الأديـان والمذاهب والجماعـات العرقية للتخلص مـن أربعة عقود من التوترات والمصاعب.

إن الهـدف هـو التحـول تدريجيـاً ولكن بثبـات من نمـوذج محدود من الديمقراطيـة الانتخابيـة نحو الحكـم الديمقراطي الـذي لا يركز فقط على الانتخابات الديمقراطية، بل ويشـمل حقوق الإنسان والأقليات، وحكم القانون، والمسـاواة، والعـدل، والحريات الأساسـية (للتجمع، والتعبيـر، والاعتقاد، والتحرر من الشـعور بالخـوف والرغبة). إن الحكم الديمقراطي سـيضمن أيضـاً الأداء الفعال للمؤسسـات العامة بناء على معايير المحاسـبة، والمساءلة، والشرعية، والشفافية، والتفاعل مع المجتمع المدني وتكوين شبكات التواصل[15].

وبسـبب طبيعته الشـمولية، فإن النظـام الانتخابي الجديد بحاجة إلـى التعامل مع الأبعاد السياسـية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية على التوازي وبأسـلوب يؤسـس لثقافة جديـدة على طريق التحول الديمقراطي. إن هذا يؤدي إلى تمثيل أكثر قبولاً ويغطي طيفاً أوسع على المستوى الوطني (الرئاسي/البرلماني) والمحلي في المراحل الانتخابية الثلاث (قبـل الانتخابات، وأثناءها، وبعدها). إن البعد السياسـي في هذا السـيناريو يسـتهدف الهيـاكل الحكومية والمؤسسـات والأحـزاب بالإضافة إلى الانتخابات. أمـا البعد القانوني فسيسـتهدف الدسـتور، وقوانين الانتخابات والمناطق الانتخابيـة. وأما البعد الاقتصادي فإنه سـوف يسـتهدف تمويل كل من تنظيـم الانتخابات، والتدريـب، والمراقبة، وتثقيف الناخبين، وتطوير الأحزاب. وأما بالنسـبة للبعد الاجتماعي، فسيسـتهدف مشاركة النساء، وتمثيل الأقليات الدينية والعرقية، والتغطية الإعلامية للانتخابات.

ومن المتوقع الحصول على مساعدات خارجية لإجراء ومراقبة الانتخابات لمنح العملية والنتائج درجة أكبر من الشرعية. ويعرف البعض هذه المساعدة على أنها «الدعم المباشر القانوني، والفني، واللوجسـتي المقدم لدعم قوانين الانتخابات وعملياتها ومؤسسـاتها»[16]. وقد يتـم هذا الدعم بشـكل مختلط إدارياً مـن الأعلى إلى الأدنى أو مـن الأدنى إلى الأعلى. فعلـى سـبيل المثال، يمكن للمنظمـات الدولية وغيـر الحكومية (مثل الاتحـاد الأوروبي، وبرنامـج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز كارتر، والمعهد الديمقراطي الوطني) أن تسـاعد القـوى الداخلية من خلال تقديـم الدورات التدريبية، ومراقبة الانتخابات، ورفع التقارير حول إجراء الانتخابات على الصعيدين الوطني والمحلي.

(15) مـارش، جيمـس، وجوهان أولسـن 1995، الحكم الديمقراطـي، نيويورك، لندن؛ المطبعـة الحرة، وبيفير مارك، الحكم الديمقراطي، برينستون، نيوجيرسي، وودستوك، مطبعة جامعة برينستون.

(16) توتشـينارديي، دومينيكو، بول غوين، فابيو، بارغياتشـي، وليندا ماغوير. 2007. «التركيز على المسـاعدة الانتخابية الفعالة». شبكة المعرفة الانتخابية.

إن الجهـود المذكـورة أعلاه مـا هي إلا عناصر ضروريـة للانتقال إلى الديمقراطية بشـكل صحيح، لكنها ربما لا تكون كافية للنجاح. إن على الحكومة السورية الجديدة أن تتحلى بالصبر، كمـا أنه يجب عليها أن تتواصل بفعالية مع الشـعب السـوري في كل خطـوة تتخذها على الطريـق مـن أجل الحفاظ على حماسـهم وثقتهم حيث أن طول العملية قـد يكون له أبعاد سلبية لدى الجماهير التواقة. ويجب أن يكون صناع القرار والشعب في مرحلة ما بعد الأسد واعيـن للمخاطر التي قد تعيق نتائـج ثورتهم، وينبغي عليهم أن يعملوا بِجِد لتجنُّب الوقوع في أفخاخ الطائفية والفساد.

لا يسَـعُ المرء إلا أن يطَّلع على الأمثلة الكثيرة في أوروبا الشـرقية حتى يدرك أن صيحات ومطالبات الثوار ونتائج الثورة لا يتطابقان دائماً. فمن السـهل إقامة يوم واحد للانتخابات، لكنه من الصعب جداً إنشـاء ديمقراطية مسـتدامة تتمتع بالقدرة على التحمل والاسـتمرار لفتـرة طويلة مع الحـد الأدنى من التكاليف الطويلة الأمد والآثار السـلبية[17]، ومع توطيد تلك الديمقراطية عن طريق دمجها في النسـيج الاجتماعـي لمجتمع ما بطريقة تجعلها غير قابلة للارتداد إلى الاستبداد دون مؤثرات خارجية.[18]

وهـذا يقودنـا إلى التحدي الأخير، وهـو حقيقة أن الدول لا تعيش فـي فضاء، وأن هنالك قوى خارجية قد يكون لها تأثير كبير ومراهنة على الديمقراطية في سورية. لا يزال مستقبل الديمقراطيـة في سـورية في مرحلة الطفولة، ولا يزال الوقـت مبكراً جداً لمعرفة مواطن موازين القوى في الحكومة الجديدة.

(17) برزفورسكي، آدم 1995. الديمقراطية المستدامة. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

(18) ألكساندر، جيرارد 2002. مصادر التعزيز الديمقراطي. إيثاكا، لندن: مطبعة جامعة كورنيل.

الخلاصة

إن الإصلاحات الانتخابية لا تعني فقط إقامة انتخابات ديمقراطية، فبالرغم من أن الانتخابات النزيهة والحرة هي دعامة أساسية لأي ديمقراطية، فإنه لم يعد يُنظر إلى الانتخابات على أنها حدث يقام في يوم واحد. إن هناك نقلة وتحوُّلاً نوعياً يتأصل في طريقة نظر صناع القرار والأخصائيين إلى الانتخابات من خلال تعريفها «كعملية» بدلاً من «حدث». ونتيجة لهذا التصور الجديد فإن على الانتخابات أن تستهدف في نفس الوقت أبعاداً متعددة (سياسية، وقانونية، واقتصادية، واجتماعية) ومراحل مختلفة من الدورة الانتخابية (ما قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها).

فعلى البعد السياسي لا بد للحكومة الانتقالية الجديدة أن تحوّلَ سورية من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب يتضمن التمثيل الطائفي والعرقي المناسب. وينبغي أن يترافق هذا مع تطوير المؤسسات الحكومية الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات المركزية السورية التي ستكون مسؤولة عن الإعداد للانتخابات. وعلى البعد القانوني، فإنه يجب إعادة تفعيل نصوص الدستور السوري التي تتعلق بحقوق وحريات المواطنين وتطبيقها بشكل فعال من خلال وقف العمل بقانون الطوارئ على أرض الواقع. ويجب الإعداد لمؤتمر وطني عام تكون مهمته وضع مسودة جديدة لقوانين الانتخابات ورسم الدوائر الانتخابية، والتأسيس للجنة دستورية تُعيدُ صياغة الدستور والذي سيصوت عليه البرلمان الجديد. أما على المستوى الاقتصادي فيجب أن يتم تخصيص الأموال لدعم الانتخابات في مراحلها المختلفة، ابتداء من تدريب وتثقيف الناخبين وحتى تطوير الأحزاب والحملات الانتخابية. وعلى الصعيد الاجتماعي، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحفيز وتشجيع مشاركة النساء وتمثيل الأقليات العرقية والدينية وضمان استقلال الإعلام أثناء تغطيته للانتخابات.

إن جميع هذه الإصلاحات الانتخابية لا تعني الكثير في معزل عن برنامج ديمقراطي متكامل يشجع ويتبنّى الثقافة الديمقراطية ويكفل حقوق الإنسان والأقليات والمساواة المدنية وحكم القانون والحريات الأساسية، والحوكمة الرشيدة. و ينبغي على صناع القرار أن يفطنوا إلى أنَّ القُوى الداخلية والخارجية تقوم بتحركات مختلفة ولديها مصالح في مختلف مراحل التحول الديمقراطي. ويجب عليهم أيضاً فهم أنَّ طبيعة تطوير ديمقراطية متينة في مجتمع سادت فيه انقسامات عرقية وطائفية خطيرة ومرَّ بتاريخ طويل من الحكم الوحشي الأوتوقراطي، ونظام حكم لا تظهر عليه أية علامات على التنازل بسلام لن تكون مهمة سهلة على وجه التخصيص.

وتُبين الأبحاث في هذا المجال أنَّ الطريق إلى الديمقراطية مليء بالأشواك، لكنه ليس مستحيلاً في الدول التي تتمتع بخصائص تشبه خصائص سورية، فلا شك أنَّ هذا يتطلب الكثير من الصبر واليقظة المستمرة. ومن هنا، فإن هذا البحث قدَّم مقترحات وخيارات وأدوات للتعامل مع بعض التحديات التي ستواجهها عملية التحول الديمقراطي في سورية.

ملحق

المقاعد البرلمانية المقترحة حسب نسبة التعداد السكاني في المحافظات السورية

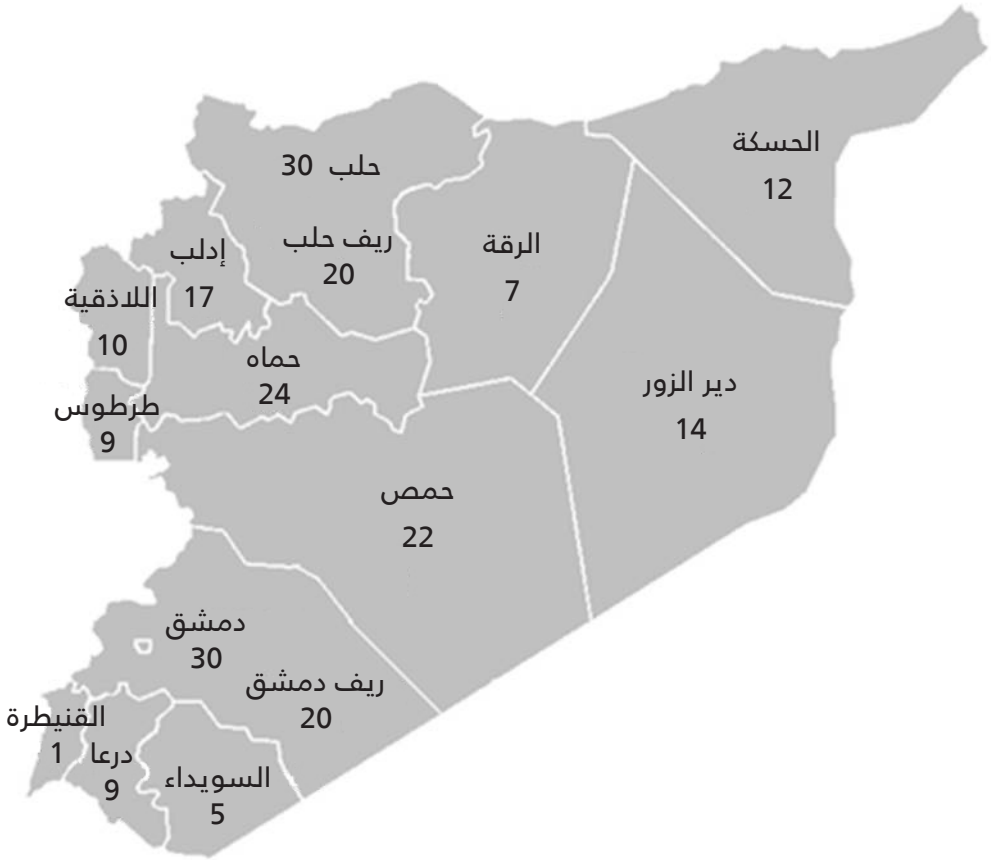

المراجع والمصادر

1. Alexander, Gerard. 2002. The sources of democratic consolidation. Ithaca; London: Cornell University Press.
2. BBC News. 21 April, 2011. "Syria protests: Bashar al-Assad lifts emergency law."
3. Bevir, Mark. Democratic governance. Princeton, N.J. ; Woodstock: Princeton University Press.
4. Bicchi, Federica. 2006. "'Our Size Fits All': Normative Power Europe and the Mediterranean." Journal of European Public Policy 13(2):286-303.
5. Dahlerup, Drude. 2006. Women, Quotas and Politics. Abingdon: Routledge.
6. Grofman, Bernard and Robert Stockwell. 2003. "Institutional Design in Plural Societies: Mitigating Ethnic Conflict and Fostering Stable Democracy." In Economic Welfare, International Business and Global Institutional Change, eds. Ram Mudambi, Pietro Navarra and Giuseppe Sobbrio. Cheltenham: Edward Elgar.
7. Haynes, Jeff. 2001. Democracy in the Developing World. Cambridge: Polity Press.
8. Kenneth, Benoit. 2000. "Which Electoral Formula Is the Most Proportional? A New Look with New Evidence." The Society for Political Methodology 8(4):381-388.
9. Kodmani, Bassma. 31 July, 2011. "To Topple Assad, It Takes a Minority." In The New York Times.
10. Lijphart, Arend. 1999. Patters of Democracy: Government Forms and Preferences in Thirty-Six Countries. New Haven: Yale University Press.
11. March, James and Johan Olsen. 1995. Democratic governance. New York ; London: Free Press.
12. Przeworski, Adam. 1995. Sustainable democracy. Cambridge: Cambridge University Press.
13. Reilly, Ben. 2001. Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management. Cambridge: Cambridge University Press.
14. Rotberg, Robert. 2004. When States Fail: Causes and Consequences. Princeton, N.J. ; Oxford: Princeton University Press.
15. Syrian National Council. 24 February, 2012. "The Friends of Syria Meeting: Syrian National Council Statement". http://www.syriancouncil.org/en/component/k2/item/582-friends-of-syria-conference-in-tunis.html.
16. Syrian Parliament. "Constitution: Part I Fundamental Principles". http://parliament.sy/index.php?pageLang=en.
17. Tuccinardi, Domenico, Paul Guerin, Fabio Bargiacchi and Linda Maguire. 2007. "Focus On Effective Electoral Assistance." The Electoral Knowledge Network (ACE).

د. ربـى الفتـال إيكيـلارت حاصلـة على شـهادة الماجسـتير في السياسـات الأوروبية مـن جامعة مونتريال في كنـدا وعلى الدكتوراه في المسـاعدات الانتخابية عبر المحيط الأطلسـي من جامعة ليوفن في بلجيكا. وقد اكتسبت خبرة ميدانية متميزة في البعثة الكندية إلى الاتحـاد الأوروبي والمهمـة الأمنية الدفاعية ومن خـلال عملها باحثة مسـاعدة فـي الجمعية البرلمانيـة للناتو. وتعمل كمسـاعد محرر في المجلة الأوروبية المركزية للدراسـات الدوليـة والأمنية. ولها مؤلفات متعـددة إضافـة إلى عملهـا ومحاضراتهـا كمديرة مشـاريع في عدة مؤسسـات مثل مؤسسة هيفا لبحوث العمل والمجتمع، ومركز التميز للعلاقـات المدنيـة والعسـكرية، وجامعة ماكغيل. تعمـل حالياً كخبيرة في مجـال التواصل والمعلوماتية لمركـز «إي أن بي آي» للمفوضية الأوروبيـة مـع اهتمام فـي دول جنـوب البحر المتوسـط. وهي من مؤسسي المنتدى العربي الأوروبي.

مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية

www.strescom.org

جميع الحقوق محفوظة
لمركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية 2012 ©